CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.378
13 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثامنة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٧٨

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الاثنين، ٢ شباط/فبراير ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة خان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريرين الدوريين الموحدين الثاني والثالث لإندونيسيا (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وإدراجها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريرين الدوريين الثاني والثالث لإندونيسيا (CEDAW/C/IND/2-3, CEDAW/C/1998/I/CRP.1/Add.3) (تابع)

١ - بناء على دعوة الرئيسية اتخذ السيد ويبادسو والسيدة ويبيسانا (إندونيسيا) مكانيهما إلى مائدة اللجنة.

٢ - السيدة ويبيسانا (إندونيسيا): استمرت في الإجابة على أسئلة اللجنة الواردة في تقرير فريق عمل ما قبل الدورة (CEDAW/C/1998/I/CRP.1/Add.3)، وقالت ردا على السؤال رقم ١٢ بمقتضى المادة ٤ إن حكومتها قد شجعت القطاع الخاص بصورة متسقة على السماح للموظفات بالاستمتاع بنفس أحكام الأمومة التي تستمتع بها النساء في القطاع العام، وقد شرعت عدة شركات كبيرة في القطاع الخاص في تطبيق تلك الأحكام. وفيما يختص بالسؤال رقم ١٣ فإن اللائحة الحكومية رقم ١٩٨٩/٤ نصت على أن النساء العازبات فوق عمر ١٨ سنة يحتجن لإذن الوالدين ليعملن في النوبات الليلية وكذلك تحتاج المتزوجات لإذن أزواجهن. وكان المتوخى من ذلك هو حماية النساء.

٣ - ومضت قائلة بشأن السؤال رقم ١٤ المتعلق بالمادة (٥) إن تغييرا كبيرا وقع فيما يتصل بتأثير القيم الاجتماعية الثقافية والتقاليد على النساء رغم أن ذلك التغيير كان بطيئا. ولا زالت القيم الاجتماعية الثقافية وكذلك التفاسير الخاطئة للتعاليم الدينية تحد من تأثير القوانين. بيد أن الحكومة ولا سيما وزارة الدولة لدور المرأة ووزارة الشؤون الدينية ووزارة التعليم والثقافة ووزارة الإعلام قد انضمت إلى الدعوة للمساواة بين الرجال والنساء وفقا للاتفاقية. وأضافت أن التدابير المتخذة لمكافحة خرق القانون شملت: تكثيف حركة التنظيم الوطني التي أطلقها رئيس الجمهورية، وتقوية الجهاز القانوني، وتدريب الحقوقيين على حقوق ومركز المرأة، وتوقيع الجزاءات الإدارية على موظفي الخدمة المدنية الذين ينتهكون المبادئ المضمنة في الاتفاقية، واستعراض وتعديل القوانين والأنظمة التي لا تتماشى والاتفاقية، وتنظيم حلقات دراسية بالتنسيق مع كليات الحقوق في مختلف الجامعات.

٤ - وأشارت إلى السؤال رقم ١٥ فقالت إنه تم تقديم جداول توضح أعداد النساء اللائي يشغلن مناصب عليا في الصحافة والإعلام. ولكن تأثيرهن على توجهات الناس ليس ملحوظا لأن عدد النساء اللائي يشغلن مناصب عليا في وسائل الإعلام لا زال محدودا. وفيما يتعلق بالسؤال رقم ١٦ أفادت أن القوة القانونية للتوصية التي تشجع الرجال على الزواج في عمر ٢٢ والنساء في عمر ١٩ مضمنة في التوجيه رقم ١٩٨٢/٢٨ الصادر عن وزارة الداخلية.

٥ - وتطرقت إلى السؤال رقم ١٧ قائلة إن قلة من التدابير قد اتخذت لإصلاح الكتب المدرسية وغيرها من المواد لإزالة القوالب النمطية أي: إنشاء فريق عمل متعدد القطاعات، وتنظيم ورشة عمل تدريبية لمناقشة إدماج مفاهيم نوع الجنس في البرامج التعليمية وتكثيف الجهود المشتركة بين وزارة الدولة لدور المرأة ووزارة التربية لإزالة القوالب النمطية من الكتب المدرسية، ودمج مفاهيم تبسيط نوع الجنس والشراكة المتسقة، وتوفير الإرشاد للمعلمين. ونتيجة للدعوة المكثفة وتدريب المعلمين والمحاضرين لم تعد الوظائف تقسم في المدارس على أساس نوع الجنس. وكان من بين العقبات التي ووجهت التكلفة المرتفعة لتغيير الكتاب المدرسي لملايين الطلاب وقلة الخبرة في بعد نوع الجنس في التعليم.

٦ - وردت على السؤال رقم ١٨ قائلة إن فرصا كثيرة صارت للمرأة بما في ذلك الوصول إلى التدريب على إدارة الأعمال والأنشطة المدرة للدخل والمجموعات التعاونية والائتمان. كما تتوافر العيادات العامة للأمهات والأطفال في جميع القرى، وهنالك رياض أطفال ومراكز لرعاية الطفل في أماكن العمل وفي القرى، ويتم إنفاذ مبدأ الأجر المتساوي للرجال والنساء. وفيما يتعلق بالسؤال رقم ١٩ قالت إن ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٨ هو تاريخ انعقاد أول مؤتمر لتوحيد منظمات المرأة في اندونيسيا في اتحاد واحد صار يعرف باسم مؤتمر نساء إندونيسيا. ولذلك أعلن ذلك التاريخ يوم المرأة الإندونيسية، وفي كل عام تنظم وزارة الدولة لدور المرأة أنشطة كالدورات الدراسية والمعارض والمناقشات العامة على الصعد المركزية والإقليمية.

٧ - وتناولت السؤال رقم ٢٠ فقالت إن الإحصائيات أوضحت أن الفجوة بين البنات والأولاد في الأداء المدرسي قد تناقصت بشكل حاسم ولا سيما على المستوى الابتدائي لأن اندونيسيا أدخلت منذ عام ١٩٨٤ نظام التعليم الإجباري ذي السنوات الست ثم زادته إلى تسع سنوات في عام ١٩٩٤. كما تناقصت تدريجيا الفجوة في التعليم الثانوي والعالي. ورغم بعض التحسن فإن الفجوة بين الأولاد والبنات في بعض المجالات العلمية لا زالت قائمة. وأشارت إلى السؤال رقم ٢١، فأوضحت أنه رغم عدم تعرض التقرير للتدابير المتخذة لمنع ومكافحة العنف ضد النساء توافرت معلومات عن ذلك في ملحق التقرير. وشملت التدابير المتخذة: زيادة الإعلام بالاتفاقية ضمانا لوصولها إلى كل مستويات المجتمع، وتوصية بإنزال أقصى العقوبة على مرتكبي جريمة الاغتصاب وغيرها من أشكال العنف ضد المرأة، وتعزيز المساعدة القانونية الفعالة للنساء والأطفال عن طريق المشاورات بين وزارة الدولة لدور المرأة ووزارة العدل.

٨ - وتطرقت إلى السؤال رقم ٢٢ قائلة إن العنف كثيرا ما يحدث بين النساء الجاهلات بحقوقهن والتزاماتهن كما أنه شائع بين النساء ذوات التعليم المحدود العاجزات عن طلب المساعدة القانونية لحل مشاكلهن.

٩ - وفي ردها على السؤال رقم ٢٣ أشارت إلى أن "مفهوم الوالدية المتغير" انعكس في المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة لعام ١٩٩٣ والقانون رقم ١٩٩٢/١٠ بشأن تنظيم رفاهية السكان والأسرة الذي نص على أن تعليم الأطفال مسؤلية مشتركة بين الوالدين. ومع أن سياسة الإجازة الوالدية للآباء لم تنظم بشكل

رسمي إلا أنه بوسع أحد الوالدين الحصول على إجازة سنوية إذا كان الطفل مريضا أو الحصول على إذن من المخدم للغياب عن العمل لبضعة أيام.

١٠ - وتناولت السؤال رقم ٢٤ المتعلق بالمادة ٦، فقالت إن الاتجار في النساء والفتيات الصغيرات يحدث في اندونيسيا كما يحدث في غيرها من البلدان. وقد أجريت حوله دراسات متفرقة بواسطة بعض المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية الأخرى والجامعات. وأضافت أن إندونيسيا تأثرت بالسياحة من أجل الجنس وقد اتخذت بعض التدابير الوقائية من جانب وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة السياحة والبريد والاتصالات. وفي معرض الرد على السؤال رقم ٢٥ ذكرت أن انتشار الدعارة في جاكارتا وجافا الوسطى وجافا الشرقية وجنوب سومطره له علاقة بالنمو السريع للصناعة والتصنيع في تلك المناطق مما جذب النساء الفقيرات في الجوار إلى احتراف الدعارة. وذكرت أيضا أن التدابير تتخذ لإعادة دمج المومسات في المجتمع ببرامج إعادة التأهيل على سبيل المثال. وتشمل الخدمات الموفرة للمومسات لمنع انتقال متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض المنقولة جنسيا، تشمل الفحص الطبي العادي بما في ذلك فحص الدم والدعوة للسلامة الجنسية. وذكرت أن عدة هيئات حكومية ومنظمات غير حكومية تشارك بنشاط في الدعوة للسلامة الجنسية والاكتشاف المبكر لمرض الإيدز، وتنظم وزارة الصحة استكشاف أحوال المجموعات الأكثر تعرضا للإصابة.

١١ - وتطرقت إلى السؤال رقم ٢٦ المتعلق بالمادة ٧، فقالت إن التدابير المتخذة لتعزيز مشاركة المرأة في منع القرار السياسي تشمل خطوات لزيادة مشاركة موظفات الخدمة المدنية في التدريب الإداري المتاح لكبار الموظفين، والتدريب المتاح للقياديين في المنظمات غير الحكومية وتدابير زيادة مشاركة المرأة في تدريب كوادر الأحزاب السياسية.

١٢ - وأشارت إلى السؤال رقم ٢٧، فقالت إن منظمات زوجات موظفي الخدمة المدنية وزوجات العسكريين قد ساعدت في عقد السبعينات في زيادة مهارات ومعارف المنخرطات فيها. وفي منتصف عقد الثمانينات شرع الكثير من أولئك النسوة في العمل خارج البيت وأصبحت تلك المنظمات أقل نشاطا. وردا على السؤال رقم ٢٨، قالت إن لكل الأحزاب السياسية فروعا نسائية.

١٣ - وذكرت، في معرض ردها على السؤال رقم ٢٩ المتعلق بالمادة ٨، أن لإندونيسيا سبع سفيرات هن: السفيرات لدى نيوزيلندا والنرويج وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسويسرا (جنيف وبيرن). وهناك خمس نساء أعضاء في المنظمات الدولية التي تعالج شؤون المرأة، أربع منهن في هيئات الأمم المتحدة وواحدة في المجلس الدولي للمرأة. وثمة عدد من النساء يعملن في منظمات دولية مختلفة.

١٤ - وتعرضت للسؤال رقم ٣٠ المتعلق بالمادة ٩ أنه لا توجد لوائح مكتوبة تقول بأن على المرأة الحصول على إذن زوجها لتحصل على جواز سفر، ولكن الإذن يطلب كاعتراف أخلاقي بوجود الزوج. ومع ذلك فإن تلك الممارسة في طريقها إلى الزوال تدريجيا. وعن السؤال رقم ٣١ المتعلق بالمادة ١٠ قالت إن التعليم

ليس مجانيا ولكن هناك منحا دراسية توفرها الحكومة والمؤسسات الخاصة وهناك مساعدات من حركة الآباء بالتنشئة وتعليم مجاني لأطفال الأسر الشديدة الفقر. وفيما يتعلق بالسؤال رقم ٣٢، ذكرت أن نسبة مشاركة المرأة في برامج تعليم الكبار تجاوزت الـ ٥٧ في المائة بالنسبة للنساء فوق سن الخمسين، و ٣٣ في المائة للنساء بين أعمار ٣٠ إلى ٤٩ سنة و١٠ في المائة للنساء والفتيات بين أعمار ١٠ إلى ٢٩ سنة.

١٥ - وتناولت السؤال رقم ٣٣، فقالت إن سياسة الحكومة وبرامجها لتشجيع الفتيات على دراسة مواضيح غير تقليدية شملت حملات الدعوة التي تطالب الوالدين بتشجيع بناتهم على الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا وتحض البنات الشابات على إيلاء تلك المواضيع اهتماما أكبر. وتقام مسابقة سنوية في العلوم لأعضاء الأندية العلمية في المدارس الثانوية والجامعات وتشارك في المسابقة أعداد من الفتيات تتزايد باضطراد. كما تنظم وزارة الدولة لدور المرأة حلقات عمل وتدريب وحلقات دراسية لتعزيز دراسة العلم والتكنولوجيا. وفيما يتعلق بالسؤال رقم ٣٤ المتصل بالمادة ١١، أفادت أن تدابير الحكومة لحماية العاملات من الإساءة والاستغلال بواسطة المخدمين شملت: مشاركة وزارة الدولة لدور المرأة إلى جانب خبراء نوع الجنس في إعداد أنظمة لتنفيذ القانون رقم ١٩٩٧/٢٥ الخاص بقوة العمل، ودعوة نقابات العمل الإندونيسية لأن تنشط في حماية عمالها ولا سيما النساء العاملات، ودعوة أعضاء الرابطة الإندونيسية لأن تنشط في حماية عمالها ولا سيما النساء العاملات، ودعوة أعضاء الرابطة الأندونيسية للمقاولين ليكونوا أكثر إدراكا للحقوق الإنسانية للمرأة، وزيادة وعي النساء العاملات بمركزهن وحقوقهن. وقد استهلت تلك الأنشطة وزارة الدولة لدور المرأة بالتنسيق مع وزارة القوى العاملة ووزارة العدل واتحاد العمال الإندونيسيين.

١٦ - وأشارت إلى السؤال رقم ٣٥، فقالت إن وزارة الدولة لدور المرأة مهتمة كثيرا بنظام علاوة الأسر المطبق في شركات الدولة وقد قدمت لوزارة القوى العاملة اقتراحا منقحا لتضمينه في اللوائح الحكومية القادمة لتنفيذ القانون رقم ١٩٩٧/٢٥ الخاص بقوة العمل. وتستعرض الحكومة ٢٣ اتفاقية بغية التصديق عليها بما في ذلك الاتفاقية رقم ١١١ لمنظمة العمل الدولية. وسوف يجيء التصديق متوافقا مع أولويات اندونيسيا. وأشارت إلى السؤال رقم ٣٦ قائلة إن تدابير حماية المرأة العاملة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على استخدام النساء ولا سيما بالنظر إلى البيئة الاجتماعية الثقافية السائدة في إندونيسيا. بيد أن تدابير الحكومة تستند إلى الاهتمام بسلامة النساء اللائي يعملن ليلا. وعن السؤال رقم ٣٧ قالت إنه بوسع المرأة التي تعتقد أن حقوقها قد هـُضمت أن تلجأ لنقابة العمل أو لوكالة استشارات قانونية. وأضافت أن النقابات لم تشرع بعد في التعامل مع هذه الشؤون في إطار المساواة بين الجنسين ولكن الجهود تـُبذل لزيادة وعيهم بتلك النواحي. وتستطيع المرأة اللجوء إلى العدالة وقد كفل دستور سنة ١٩٤٥ المساواة بين الرجل والمرأة. وبصدد السؤال رقم ٣٨ شملت التدابير التي اتخذتها الحكومة إنشاء عيادات رعاية نهارية وخدمات لتنظيم الأسرة في عدد من دواوين الحكومة بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية والوزارات الأخرى.

١٧ - وانتقلت إلى السؤال رقم ٣٩ المتصل بالمادة ١٢، فذكرت أن حكومتها عملت على تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال بتوفير ٠٠٠ ٤٥ قابلة محترفة على مستوى القرى تدعمهن عيادات عامة قائمة على الجهد المجتمعي، كما اضطلعت بحملات توعية لخفض وفيات الأمهات. وأنشأت الحكومة مناطق ومستشفيات تساعد الأمهات وبذلت جهودا لزيادة وعي قادة المجتمع بخطورة وفيات الأمهات. وعلى مدى ثلاث سنوات متعاقبة جرى تنظيم أسابيع التحصين الوطنية وقد أفلحت في الوصول إلى كافة السكان في جميع الجزر. وأنشئت مراكز صحية مدمجة ومراكز لصحة المجتمع في كل وحدة إدارية فرعية فبلغت ٠٠٠ ٧ مركز صحي وقرابة ٠٠٠ ٢٤٤ مركز صحي مدمج على المستوى المحلي.

١٨ - وقالت مشيرة إلى السؤال رقم ٤٠ أن السلطات الإندونيسية مدركة لدور القابلة التقليدية في خفض وفيات الأطفال والأمهات. ويجري تزويدهن بعدة عمل من (اليونيسيف) ويجري تدريبهن على الولادة الصحية بما في ذلك صيانة الأدوات وإجراءات نظافة أيديهن ونظافة غرفة الولادة. وعلى مستوى القرية تعطى القابلة المهنية والتقليدية توجيها مكثفا عن العمل مع بعضهن البعض. وحيث أن القابلات التقليديات يعتبرن شريكات للأطباء فإنهن دائما مشمولات في البرامج التي تعالج وفيات الأمهات والأطفال. وفي ردها على السؤال رقم ٤١ قالت إن الرجال أيضا مستهدفون من جانب برامج تنظيم الأسرة التي توفر المعلومات عن استئصال قناة المني وتؤكد على استعمال الرفال ومطلوب من المرأة الحصول على موافقة زوجها قبل استعمال خدمات تنظيم الأسرة ولكن الإذن لا يحتاج لأن يكون مكتوبا.

١٩ - السيد ويبادسو (إندونيسيا): أشار إلى السؤال رقم ٤٢ المتعلق بالمادة ١٣ وقال إنه لا تتوافر بيانات عن عدد النساء المستفيدات من برنامج زيادة دور المرأة في الصناعات الصغيرة (P2W - 1K) الذي تحول عام ١٩٩٣ إلى برنامج تدريب المقاولات من النساء. وتستفيد من البرنامج، بصفة رئيسية، النساء العاملات في الأعمال الصغيرة والتعاونيات والزراعة وصيد الأسماك، والمقاولات ومديرات مجموعات الأعمال الصغيرة المشتركة. وذكر أنه لم تتوافر بيانات عن معدلات نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء؛ بيد أن وزيرة الدولة لشؤون دور المرأة والاتحاد الإندونيسي لسيدات الأعمال يعكفان على جمع بيانات موزعة على أساس نوع الجنس لنشرها. كذلك لا تتوافر بيانات عن عدد النساء المعينات كرئيسات للشركات ولكن عضوية الاتحاد الإندونيسي لسيدات الأعمال تبلغ حاليا ٩٨٦ رئيسة شركة في جاكارتا وحولها و ٦٦٩ ١٢ في كامل إندونيسيا.

٢٠ - وتطرف إلى السؤال رقم ٤٣، فقال إنه ليس مجديا الآن زيادة منح الأسرة نظرا لتقييدات الميزانية وأولويات السياسة الحالية. وقد نقلت الحكومة بعض موظفيها للعمل الميداني وغيره من الأنشطة الانتاجية، لتزيد من دخلهم ولتساعد أطفالهم على إكمال تعليمهم. وعن السؤال رقم ٤٤ قال إن على الجميع، وليس النساء وحدهن، الحصول على ضمان ليتمكنوا من التقدم لطلب قرض مصرفي. وفي بعض المناطق ينبغي على المرأة أن تقدم ضمانا من زوجها تماشيا مع دور الزوج التقليدي كرئيس للعائلة. وقال في رده على الأسئلة المتعلقة بالمادة ١٤ إن بوسع النساء الريفيات الفقيرات الحصول على الائتمان بفوائد منخفضة عن طريق مشروع جماعات التعليم الذي ترعاه وزارة التربية والثقافة، والمكتب الوطني لتنسيق تنظيم الأسرة،

وعن طريق مجموعات الأعمال المشتركة وهي منظمة حكومية إقليمية؛ وعن طريق المرافق التي تقدم الائتمان للصناعات والأعمال الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل ورفاه الأسرة. وتخدم شهادة إكمال التدرب على الأعمال التي تمنحها وزارة الصناعة والتجارة كضمان للحصول على قروض منخفضة الفائدة من بنك تابع للدولة يدعى بنك الشعب الإندونيسي.

٢١ - وتناول السؤال رقم ٤٦، فقال إن الدولة تعكف على تنقيح القانون رقم ١٩٦٢/٥ بغية ضمان تساوي حق المرأة في ملكية الأرض. وقد شاركت زوجات زعماء القرى في اتخاذ القرار بوصفهن ممثلات عن هيئات تكيف مجتمعات القرى وهي في جوهرها برلمانات ريفية. وبتلك الصفة كان لهن إمكانية الوصول إلى الإعلام. ومنذ ١٩٨٤ ظلت النساء الريفيات يتلقين الإعلام عن طريق إذاعات خاصة. وعلاوة على ذلك كان موظفو الإعلام الميدانيون يتلقون تدريبا بشأن المرأة في التنمية وكان متوقعا منهم تشجيع النساء الريفيات على المساهمة النشطة في عملية التنمية الوطنية. وقد كان مقصودا من تحسين الطرق والنقل وايصال الكهرباء ومرافق المياه النظيفة قريبا من القرى وإدخال التكنولوجيا التطبيقية كالمطاحن البسيطة أن تخفف عبء الواجبات اليومية على المرأة الريفية.

٢٢ - وذكر في رده على السؤال رقم ٤٧ المتعلق بالمادة ١٥ أن وزيرة الدولة لدور المرأة قد باشرت عام ١٩٨٥ جهودا لتعديل قانون الزواج الذي لا زال قيد المناقشة. ولكن البرلمان صدق تعديلات قانون قوة العمل وسوف يبدأ نفاذ قانون القوى العاملة الجديد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وأشار إلى الأسئلة المتصلة بالمادة ١٦ فأفاد بالنسبة للسؤال رقم ٤٨ أن رئيس جمهورية إندونيسيا، رغبة منه في تحسين مركز المرأة في الأسرة خاصة ولدى الجمهور عامة، أطلق الحركة الوطنية بشأن الشراكة المتساوية المنسجمة بين الرجال والنساء عن طريق نهج قائم على نوع الجنس وذلك بمناسبة الذكرى السابعة والستين ليوم المرأة في إندونيسيا (٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥). وحددت وزيرة الدولة لدور المرأة أنه ينبغي أن تكون الشراكة المتساوية المنسجمة أساسا لتعزيز دور المرأة في التنمية الوطنية. وتم تعريف الشراكة المتساوية المنسجمة بوصفها هيكلا ديناميا يتمتع الرجال والنساء داخله بالمساواة في الحقوق والالتزامات والمناصب والأدوار والفرص على أساس الاحترام المتبادل والتعاون والرغبة في نشدان الذات. وصار لزاما تخطيط التنمية القطاعية بحيث تعزز من دور المرأة، وأصبحت الشراكة المتساوية المنسجمة بين الرجال والنساء هدفا متوسط المدى في الجهد الرامي على الأجل الطويل لبلوغ أمة العدل والازدهار.

٢٣ - وأشار إلى السؤال رقم ٤٩، فقال إن عدد حالات الطلاق قد تناقص بشكل ملحوظ من ٥٤٥ ١٧١ حالة في عام ١٩٨٣ إلى ٢٧١ ١٦٠ حالة في عام ١٩٨٤ وإلى ٥٨٠ ٨٣ حالة عام ١٩٩٤. وعند الطلاق يدفع الزوج نفقة لإعاشة زوجته السابقة وأطفاله. وتشجع الدولة الزوج على دفع النفقة ولكنها لا تستطيع فعل شيء إذا رفض أن يفعل ذلك. وعلى الزوجة السابقة أن تقوم باتخاذ الخطوات اللازمة. ويجب على الزوجين الحضور أمام قاض في إجراءات الطلاق، ويحاول موظفون خاصون في إدارة الشؤون الدينية التوفيق بين الزوجين قبل البدء في إجراءات الطلاق. وفي الرد على السؤال رقم ٥٠ قال إن وجود نساء قاضيات لا يعني بالضرورة مزيدا من الإنصاف والمساواة للمرأة لأنه ليست كل القاضيات ذوات حساسية لنوع

الجنس. وفيما يختص بالسؤال رقم ٥١ قال إن الزواج بمرأة واحدة ينظمه قانون الزواج رقم ١٩٧٤/١. وقد بذلت جهود لإلغاء تعدد الزوجات شملت سن لوائح صارمة وحجب العلاوات العائلية عن الزوجة الثانية كما يتعرض موظفو الحكومة المدنيون والعسكريون الذين يمارسون تعدد الزوجات لجزاءات صارمة مثل فقدان الرتبة. ونتيجة لذلك أصبح تعدد الزوجات نادرا وسوف يتم القضاء عليه تدريجيا.

٢٤ - وذكر في معرض الإجابة على السؤال رقم ٥٢ أن القانون رقم ١٩٧٤/١ يتطلب في الزواج أن يستند إلى الدين والعقائد المتبادلة وإلا أصبح من الممكن إعلانه غير قانوني وباطلا. وعن السوال رقم ٥٣ قال إن فترة انتظار المطلقة قبل أن تتزوج ثانية توفر الوقت لضمان أنها ليست حاملا تفاديا لولادة طفل غير شرعي. وفترة الانتظار يقررها القانون الإسلامي والقانون رقم ١٩٧٤/١.

٢٥ - ورد على السؤال ٥٤ بقوله إن قوانين الميراث تحكمها المدونة المدنية والقانون الإسلامي والقانون العرفي. وقوانين الميراث هي نفسها لكل المجتمعات. ومع أنه بإمكان المسلم أن يختار بين القانون الإسلامي والقانون العرفي إلا أن الحكومة قد أدخلت قانونا وطنيا للميراث مؤسس على فلسفة القانون وينطبق على كل المواطنين.

٢٦ - السيدة أكار: سألت عن الجهود الرامية لتعديل التشريع الإندونيسي وتغيير التوجهات الاجتماعية والثقافية في ضوء أحكام الاتفاقية. وذكرت أن هنالك بعض التضارب بين استمرار قيام التشريع المتحيز على سبيل المثال تعيين الرجل رئيسا للعائلة أو تقرير أعمار مختلفة لزواج الرجال والنساء - وبين توقيع إندونيسيا على الاتفاقية دون أي تحفظ في الواقع. وبينت أيضا أن هنالك أيضا تناقضا بين الضمانات الدستورية للمساواة وإنفاذ القانون الإسلامي. هل تستطيع النساء المسلمات اختيار مقاضاتهن بالقانون المدني بدلا من القانون الإسلامي أم أن ذلك الخيار وقف على الرجال وحدهم؟ ورأت أن الشراكة المتساوية المنسجمة بين الرجال والنساء أنها تدعم، على ما يبدو، الأنماط الثقافية المقولبة بدلا من القضاء عليها. وتساءلت إن كان ذلك متوافقا مع المادة ٥ من الاتفاقية. وأخيرا أبدت رغبتها في معرفة إن كان موظفو مراكز دراسات المرأة المدعومة حكوميا مدربين على دراسات المرأة وعلى دراية بأحكام الاتفاقية ومفهوم حقوق المرأة كحقوق إنسانية كما قدمتها حركة المرأة الدولية.

٢٧ - السيدة خافاتي دي ديوس: أعربت عن تفهمها للضغوط التي تفرضها الصعوبات الاقتصادية الحالية في إندونيسيا على الوفد. وأضافت إن اللجنة يساورها قلق شديد في أن يكون للأزمة الاقتصادية تأثير ضار على حياة النساء الإندونيسيات. وأعربت عن ترحيبها بالدور النشط لوزير الدولة لدور المرأة في تعزيز حقوق المرأة ودورها في التنمية. ورحبت أيضا باستعمال الاتفاقية من قبل المحاكم في حل قضايا التمييز، وبمشاركة المنظمات غير الحكومية وحركات المرأة بنشاط في توفير المعلومات للجنة. كما رحبت بإدماج شواغل المرأة في خطط التنمية الوطنية لإندونيسيا وبإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وأعربت عن تقديرها للمعلومات التي وفرتها العاملات المهاجرات.

٢٨ - واستدركت متسائلة عما إذا كانت المحاكم تضطر لتفسير أحكام الاتفاقية لأن التشريع الإندونيسي يفتقر لتعريف واضح للتمييز، وإذا كان التشديد على دور المرأة كأم وزوجة لا يضعف من استمتاعها بالحقوق المتساوية مع الرجل. فعلى سبيل المثال يحرم قانون القوى العاملة - حتى في صيغته المعدلة - المرأة بعض الاستحقاقات كفوائد العمال، كما أن الحكم القاضي بألا تعمل المرأة ليلا إلا بعد إذن زوجها ذو منشأ أبوي. ويعتبر قانون الزواج تمييزيا من حيث سماحه بتعدد الزوجات والزيجات غير المسجلة التي تترك المرأة دون أي عائل في حالة الانفصال. وتشمل العوائق الأخرى المتطلبات الخاصة بضمان القروض المصرفية وتقييد حق المراة في ملكية الأرض. ومثل هذا التشريع التمييزي يعزز ويعطي صيغة مؤسسية لدور المرأة المنزلي ويزيد من عبئها المضاعف. وقالت إنها تتساءل في ذلك الصدد عن فعالية خدمات الدعم الاجتماعي المشار إليها في السؤال رقم ٣٨ وعن التهيئة الاجتماعية للرجال من حيث تولّي مسؤولياتهم في العائلة والأسرة المعيشية.

٢٩ - ومضت تقول إنه بسبب نقص المعلومات في التقرير كما في العرض الشفوي لم تتمكن اللجنة من تحليل أنماط العنف ضد النساء في إندونيسيا والتقدم بتوصيات عن ذلك العائق الأساسي لتمتع النساء بحقوقهن بوجه عام. وقد أبلغت مصادر خارجية عن العنف ضد النساء العاملات في منطقتين، وعن التحرس والاحتجاز وتعذيب النساء في تيمور الشرقية. وينبغي توضيح مدى وأسباب العنف ضد المرأة في أي سياق، كما ينبغي توضيح خطط الحكومة للحصول على توثيق منهجي للمشكلة. وقضية العنف ضد المرأة في حالات النزاع المسلح بذلك الشكل المحدد يراد بها أن تفهم في ضوء خصوصية قابلية المرأة للتعرض للمخاطر في زمن النزاع المسلح وليس كما تعامل معها الوفد، بمعنى خدمتها في العمل العسكري. وهنالك حاجة لمزيد من المعلومات حول تلك النقطة وكذلك عن توافر الخدمات لضحايا العنف المنزلي في غياب قانون ضد التحرش الجنسي والضرب، وعن جهود الحكومة لتعزيز الحساسية بنوع الجنس لدى القضاة والشرطة ومسؤولي إنفاذ القانون الآخرين.

٣٠ - وأضافت أن الوفد قدم صورة طيبة لحالة العاملات المهاجرات. واستدركت متسائلة كيف تحقق الحكومة أو تتفاوض من أجل شروط أفضل لحمايتهن من الاستغلال. كذلك لم يكن واضحا إذا كانت الدعارة، وهي حسب التقرير واسعة الانتشار، يجري التعامل الرسمي معها بتسامح وإذا كانت هنالك أي جهود وقائية تبذل ولاسيما من حيث تعديل سلوك الرجال. واختتمت قائلة إن ثمة حاجة لمزيد من المعلومات عن الدعارة بين المهاجرات وعن السياحة بغرض الجنس وعن كيفية مواجهة الحكومة لمجمل القضية.

٣١ - السيدة غونزاليس: لاحظت أنه لا زالت هنالك تناقضات بين قانون العمل الإندونيسي والاتفاقية وطلبت توضيحا للنص الذي يقرر أن للنساء حقوقا متساوية بوصفهن نساء وموارد بشرية للتنمية إذ أن ذلك المفهوم ينطبق بنفس القدر على الرجال. وبالمثل فإن اللائحة رقم ١٩٩٠/٤٥ التي تنفذ قانون الزواج (صفحة ٢٦ من التقرير) ينبغي إعادة صياغتها لتنطبق بصورة مساوية على الزوج الذكر الموظف في الخدمة المدنية. وأضافت أن حكما في قانون الجنسية والمواطنة يتطلب موافقة الزوج لحصول المرأة على جواز سفر (صفحة ٣٧ من التقرير) وهو امر مهين ويجب تعديله. وعلاوة على ذلك ليس واضحا إن كان

الرجال والنساء يتلقون نفس فوائد الضمان الاجتماعي. ورأت أن البرامج الوطنية لتنظيم الأسرة، والتي تستهدف حاليا المرأة وحدها، يجب أن تركز أكثر على الرجل لتحقق التغيير. ويبدو أن صياغة المادة ٥٠٥ من المدونة الجنائية (صفحة ٣٢ من التقرير) توحي بعدم معاقبة الدعارة إذا لم تكن الوسيلة الوحيدة المتاحة لكسب العيش وتساءلت فيما إذا كان ذلك واقع الحال. واختتمت قائلة إنه يتعين على الحكومة، كنوع من التدابير الإضافية اللازمة لتشجيع المرأة على المشاركة في العملية السياسية (صفحة ٣٤ من التقرير)، أن تنظر في تخطيط حملات واسعة تستهدف المراهقات للحث على اهتمام أكبر بالمشاركة السياسية.

٣٢ - السيدة شاليف: لاحظت ضآلة التقدم المحرز في مجالين صحيين - هما وفيات الأمهات وفقر الدم - وذلك منذ التقرير الأولي لإندونيسيا. وأعربت كذلك عن قلقها للتقارير الخارجية عن حوادث تنطوي على القسر والإكراه فيما يتعلق بالصحة الإنجابية للمرأة: حيث قام العسكريون والشرطة بإجبار بعض النساء على قبول أجهزة تستعمل داخل الرحم. وأضافت أن الحكومة تدعي النجاح في حملاتها لنشر وسائل منع الحمل واستدركت متسائلة أي وسائل منع الحمل عُرضت على النساء وإن كان لهن أي خيار في الموضوع. وقالت إن طلب موافقة الزوج على التعقيم الذي لا عودة فيه يثير قضية الخيار الحر مرة أخرى إذ أن ذلك أمر خاص بالمرأة وحدها أن تقرر فيه، كما أن موقف الحكومة من السلطة الزوجية يمثل انتهاكا للاتفاقية. وبالمثل فإن طلب موافقة الزوج أو أفراد العائلة على الإجهاض الشرعي لإنقاذ حياة الأم هو خرق صريح لحق المرأة في الصحة الإنجابية وحقها في الحياة. وعلاوة على ذلك كان هنالك إفادات عن القسر الجنسي والاغتصاب بواسطة العسكريين والشرطة في تيمور الشرقية.

٣٣ - وتناولت متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، فقالت إن معلومات محدودة قد توافرت من حيث معدلات وقوعه في البلد ولم تكن هنالك بيانات موزعة حسب نوع الجنس لتوضح اتجاهاته بين النساء. ولم يذكر التقرير برامج تثقيفية للمراهقين عن متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، بل بدا وكأن التقرير يعزو الإيدز إلى الدعارة وذلك إمعان ظالم في التبسيط في أي مجتمع يضع المسؤولية على المومسات في حين يبرئ ساحة عملائهن الذكور. وأفادت أن اللجنة تبلغت "مشاريع تنظيف المدينة" التي كانت تتم من حين لآخر ويجري خلالها إخضاع النساء قسرا للفحص الطبي مما يشكل خرقا واضحا للحرية فيما يتعلق بالصحة الإنجابية. ورأت أنه يتعين على الحكومة أن تنظر بجدية في الأنماط وتصحح ذلك النوع من الانتهاكات.

٣٤ - السيدة يونغ شونغ كيم: قالت إنه مفخرة للحكومة أنها أنشأت منذ أواخر السبعينات وزارة الدولة للمرأة الريفية وأقامت ٧٩ مركزا لدراسات المرأة في الجامعات وأنها توفر التدريب على التحليل حسب نوع الجنس لصانعي السياسات والمخططين. ومع ذلك فإن التغييرات المطلوبة لم تكن فعالة وسريعة كما ينبغي. والعقبات الرئيسية التي اعترفت بها الحكومة كانت المعايير والثقافة التقليدية المعززة بالقيم الأبوية للدين، التي عرفت المرأة كزوجة وأم وعرفت الرجل ككاسب للخبز. وهذه القسمة للأدوار أمر شائع في شمال شرقي آسيا حيث تعود إلى الكنفوشية إلا أن تلك المسلمة عميقة الجذور في إندونيسيا بحيث يبدو وكأن كل المواقف من المرأة تنبع منها. ولاحظت أنه لم يحدث تنقيح للكتب المدرسية ومواد التدريس

حتى لا تتسبب في الإبقاء على القوالب النمطية إلى الأبد. وفيما يتعلق بالتعليم بشكل عام هنالك تفاوت كبير قائم على نوع الجنس بالنسبة للوصول إلى التعليم: وكما هو موضح في الجدول ١٥ فإن النساء اللائي لم يتلقين أي تعليم يبلغن ضعف عدد الرجال الذين لم يتلقوا تعليما. وكذلك تزيد نسبة الأمية بين النساء بثلاثة إلى ستة أضعاف عن الرجال. والرجال الذين يجدون فرصة التعليم العالي هم ضعف النساء. كما أن النساء أكثر ارتباطا بالتقاليد في اختيارهن لمجال دراستهن.

٣٥ - وأشارت إلى العدد المحدود للنساء المشاركات في الأنشطة السياسية والحاصلات على مناصب قيادية في الأحزاب السياسية والنقابات ووسائط الإعلام، وقالت إن نفس الاتجاهات تتكرر في مجال التوظيف: فالمرأة عادة تنال الوظائف ذات الدخل المتدني التي لا تحتاج لمهارات بسبب النظرة النمطية التي تعتقد أن عملها مقصود به أن يزيد فقط إلى دخل الأسرة. وكذلك تعمل معظم النساء في القطاع غير الرسمي بعيدا عن حماية لوائح العمل. وتساءلت عن مركز الأرامل والنساء اللائي يترأسن أسرا معيشية وعن النسبة الحالية للبطالة وسط النساء. وأضافت أنها تود أن تعرف إذا كان صحيحا ما قيل من أن بعض المنظمات غير الحكومية المستقلة استبعدت من إعداد السياسات لتقرير إندونيسيا. وبشكل عام هنالك حاجة لفكرة أوضح عن الكيفية التي تتوخى الحكومة أن تزاوج بها بين أهداف الاتفاقية والمعايير والقيم السائدة لتحقق التنفيذ الكامل.

٣٦ - السيدة كورتي: أبدت موافقتها على كلمة السيدة يونغ شونغ كيم فيما يختص بالمادة ١٠ وقالت إن التعليم لا بد أن يكون نقطة البدء في التغلب على المصاعب المعترف بها في تحديث مجتمع أبوي في أمة متعددة الثقافات والإثنيات. بيد أنه في الوقت الحاضر يقام مجتمع صفوي في إندونيسيا دون بنية أساسية للتعليم لغالبية السكان، والتعليم ليس مجانيا رغم أن الدولة تدعم كما هو ظاهر الطلاب الموهوبين والمعوزين. وتبدو مثل تلك السياسة انتقائية أكثر من اللازم وربما تتسبب في استبعاد النساء أكثر من الرجال. وينبغي توفير معلومات أوفى عن متطلبات الحصول على تعليم ممول. كذلك لم تقدم أي إحصاءات عن الأمية، وقواعد الإحصاءات التعليمية التي قُدمت لم تكن واضحة. وقالت إنها تريد مزيدا من الإيضاح عن حق الجماعات الإثنية في التعليم وإن كانوا يتلقون الدروس بلغاتهم، الخاصة وإذا كانت هنالك مدارس خاصة بالأقليات تهدف إلى المحافظة على الإرث الثقافي.

٣٧ - وتناولت التدابير الخاصة المؤقتة للإسراع بالمساواة بمقتضى المادة ٤، فاعتبرت تحيزا واضحا مطالبة المرأة المتزوجة بطلب الإذن من زوجها لتأخذ إجازة الأمومة. ويبدو أن هنالك تمييزا كثيرا في المجتمع وأن إندونيسيا لا زالت بعيدة عن التنفيذ الكامل للاتفاقية. ويحتاج المرء لإرادة سياسية أقوى من ذلك ليحقق مساواة المرأة.

٣٨ - السيدة شوب شيلينغ: أبدت شكها في إرادة الحكومة السياسية لمواصلة تنفيذ كل توصيات الاتفاقية. وقالت إن مكتب وزير الدولة لدور المرأة قد دخل حيز الوجود منذ زمان طويل وكان مفترضا أن يتم تعديل واعتماد المزيد من القوانين لتحسين مركز المرأة. وينبغي أن يكون هنالك عمل في تنفيذ

الإصلاح أسرع مما رأت اللجنة حتى اللحظة. ورغم الأزمة المالية الحالية في البلد، لا ينبغي للحكومة أن تتوقف عن تنفيذ برامجها لزيادة تمتع المرأة بحقوقها الإنسانية. ودون ذلك تكون قد عجزت عن استخدام نصف ما لديها من موارد بشرية. وفوق ذلك يتعين على الحكومة أن تكفل عدم تأثر المرأة بالأزمة المالية أكثر من الرجل، وأن تستفيد الحكومة من تلك الحالة لمواصلة تمكين المرأة.

٣٩ - واستطردت قائلة إن اللجنة لا تستطيع أن تدع الخصائص والمعايير الثقافية تهدد مبدأ عالمية حقوق المرأة، وأن بعض قيم إندونيسيا التقليدية ومبادئها الدينية تمثل معوقات أساسية لتنفيذ الاتفاقية. ويتعين على إندونيسيا إعادة النظر في قيمها التقليدية لتحدد أيها القيم الأساسية وأيها كانت نتيجة لعادات أبوية أو تاريخية منفصلة عن القيم الأساسية الحقيقية. وأعربت عن ثقتها من أن قيم إندونيسيا الأساسية لا تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان.

٤٠ - السيدة لين شانقزين: قالت إن حقيقة أن يوم المرأة الإندونيسية قد أعلن بمرسوم رئاسي يكشف عن دور المرأة في ذلك البلد. ومن المؤكد أن التزام المرأة الإندونيسية ببلدها قد اتضح بجلاء في دورها البطولي الذي لعبته في نضال البلد من أجل الاستقلال الوطني. وبعد أن أشارت إلى الأزمة الاقتصادية الحالية في البلد، أعربت عن قلقها الشديد إزاء الأثر الشامل لسياسية الحكومة التقشفية على مكتب وزيرة الدولة لدور المرأة.

٤١ - السيد ويبادسو (إندونيسيا): قال إن وفد بلده قد أخذ علما بجميع الأسئلة الإضافية التي طرحتها اللجنة. وذكر أن حكومة وشعب إندونيسيا ولا سيما منظمات المرأة، قد اتخذوا خطوات مفاهيمية وخطوات محددة في كل المجالات لتنفيذ الاتفاقية. بيد أن حكومته تدرك أن هنالك مشاكل كثيرة ما زالت عالقة فيما يتصل بمركز المرأة. وأقر بأن ثمة طريقة لمواجهة تلك المشاكل تنطوي على تطوير قبول اجتماعي بشراكات متساوية بين الرجل والمرأة لانسجام العلاقات بينهما. وبغية الإسراع بتنفيذ الاتفاقية اعتمد رئيس الجمهورية سياسة الشراكات المتساوية عن طريق الحركة الوطنية. وتسعى الحكومة لا سيما مكتب وزيرة الدولة لدور المرأة، من أجل شراكة منسجمة متساوية بين الرجل والمرأة. وقال إن أسئلة اللجنة ذات الطابع الفني سوف يناقشها فريق عمل وطني يتكون من ممثلين للوزارات المختلفة والمنظمات غير الحكومية والخبراء والأكاديميون وسوف تدمج نتائج تلك المناقشات في التقرير القادم الذي سيقدم فيما بعد خلال هذا العام. وسوف تكون أسئلة اللجنة مدخلات مفيدة لجهود إندونيسيا لتنفيذ الاتفاقية.

٤٢ - الرئيسة: هنأت إندونيسيا، أكبر البلدان المسلمة سكانا، لتصديقها على الاتفاقية دون أن تتحفظ على موادها الموضوعية ولا سيما المادة ١٦. ومع أن مكتب وزيرة الدولة لدور المرأة قد أوجد بيئة مؤاتية لتنفيذ حقوق المرأة، ولكنه كان متعينا عليه تنفيذ مزيد من سياسات العمل الإيجابي والإصلاحات خاصة وقد مضى على وجوده ١٨ عاما. كذلك ترحب اللجنة بتكريس مبدأ المساواة في الدستور الإندونيسي، لكنها تتمنى أن ترى المحاكم تحتكم بالاتفاقية. وقالت إن بعض القوانين المصممة لحماية المرأة يبدو وكأنها تدعم

في واقع الأمر الدور النمطي التقليدي للمرأة. ويقلل تقسيم العمل الحاد بأشكال عديدة من تأثير الاتفاقية ويضع حاجزا غير مرئي أمام المرأة في المجتمع.

٤٣ - وأعربت عن إعجابها ببرامج إندونيسيا الناجحة لتنظيم الأسرة وأشادت بالحكومة لاعتمادها التدابير الخاصة المؤقتة في مجالات التعليم ومعرفة القراءة والكتابة والتدريب وصحة الأم. بيد أن هنالك طرائق كثيرة لتوسيع دور المرأة مثل زيادة النساء في مناصب اتخاذ القرار السياسي وفي مجال الأعمال. وأردفت أنه لم تتوافر بيانات عن العنف الموجه ضد المرأة. ورأت أن الحكومة تستحق التهنئة على جهودها الرامية لإبراز صورة إيجابية عن المرأة، ولكن أهم استراتيجية لتغيير مواقف المجتمع هي عن طريق المناهج الدراسية ذات الحساسية لنوع الجنس وكذلك عن طريق وسائط الإعلام. وأضافت أن الزواج هو مجال آخر تستطيع إندونيسيا أن تتحسن فيه، إذ يبدو وكأن هنالك تناقضا بين الموقف الرسمي المؤيد للزواج من امرأة واحدة وبين حقيقة أن تعدد الزوجات لا زال مسموحا به. ويتعين على الحكومة أن تجعل إندونيسيا، أكبر البلدان المسلمة سكانا، بلدا خاليا من تعدد الزوجات. وعن مدونة الميراث استفسرت ما إذا كانت المرأة المسلمة تستطيع أن تختار نظاما قانونيا مدنيا يرث الرجال والنساء بمقتضاه حصصا متساوية من الممتلكات. وأعربت عن أملها في أن تحاول إندونيسيا، الرئيس الحالي لمجموعة الـ ٧٧، لتضمن قضايا نوع الجنس في معظم برامج تلك المجموعة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٤٥